النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية

أيار/مايو ١٩٩٠
May 1990

بيرو

اعتداءات على العاملين في ميدان حقوق الانسان

تعرّض العاملون في ميدان حقوق الإنسان، على النطاقين المحلي والعالمي، في الآونة الأخيرة لتهديدات متزايدة بالعنف والموت في بيرو وأنحاء أخرى من بيرو. فقد وردت تقارير عن وقوع ما لا يقل عن ثمانية حوادث انطوت على اعتداءات على مكاتب منظمات حقوق الإنسان، وحالات «اختفاء»، وتهديدات بالموت للعاملين في هذه المنظمات – وذلك خلال فترة ستة أسابيع في شباط/فبراير وآذار/مارس.

و ألقيت قنبلتان يدويتان على مكاتب لجنة الحقوقيين الأنديزية في ١٨ شباط/فبراير؛ وبعد مضي أسبوعين على ذلك، أدّى انفجار قنبلة إلى حدوث أضرار كبيرة في مباني مكاتب فرع منظمة العفو الدولية في بيرو. ولم تسفر الاعتداءات عن وقوع أي إصابات، ولم تعلن أي مجموعة مسؤوليتها عن ارتكابها.

كما استهدف للاعتداء أيضا العاملون في ميدان حقوق الإنسان على الصعيد المحلي؛ فقد جاء أن أنجيل إسكوبار خورادو، من لجنة حقوق الإنسان بهوانكافيليكا، قد «اختفى» في نهاية شباط/فبراير. كما إن العاملين في مكاتب جمعية حقوق الإنسان بليما، بما في ذلك مدير الجمعية فرانسيسكو سوبيرون، تلقوا تهديدات بالموت عن طريق الهاتف. وفي ٢٠ آذار/مارس هُدّدت روزا ماندوخانو بالقتل، وهي سكرتيرة منظمة في هوانكايو تُعنى بتقديم العون لعوائل «المختفين».

إن العدد المتزايد من الاعتداءات والتهديدات قد وقع خلال فترة من التوتر السياسي الشديد، سبقت انتخابات الرئاسة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠. وقد حدثت هذه الاعتداءات والتهديدات في إطار من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الأمن، والاعتداءات الخطيرة من جانب مجموعات المعارضة المسلحة، ولا سيما مجموعة سندرو لومينوسو (الطريق المضيء).

هذا وقد بعثت منظمة العفو الدولية رسائل إلى كل من رئيس الجمهورية آلان غارسيا وزير الداخلية، تلتمس فيها إجراء تحقيقات شاملة في الاعتداءات، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، وضمان سلامة وأمن العاملين في ميدان حقوق الإنسان. □

نيبال

بلاغات عن الاعتقالات الجماعية والتعذيب

أُلقي القبض على آلاف من المناصرين المسالمين لحركة تدعو إلى نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، في جميع أنحاء البلاد منذ شباط/فبراير الماضي؛ وورد أن بعض المعتقلين تعرض لسوء المعاملة والتعذيب.

وعلى الرغم من إطلاق سراح العديد بعد مضي فترة وجيزة على اعتقالهم، فإن ثمة كثيرين – منهم سجناء رأي – لا يزالون محتجزين دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم. وفي نهاية آذار/مارس، قدّرت مجموعات حقوق الإنسان في نيبال عدد المحتجزين بأكثر من ٨٠٠٠ شخص؛ وإن كان الرقم الذي أعلنته الحكومة يقرب من ١٠٠٠.

إن الهدف المعلن لحركة إعادة الديمقراطية – وهي تحالف مؤلف من حزب المؤتمر النيبالي والجبهة اليسارية المتحدة – هو إنشاء نظام متعدد الأحزاب في نيبال حيث الأنشطة السياسية الحزبية محظورة رسميا منذ ٣٠ عاما.

ولقد جاءت الحملة التي استهلّتها حركة إعادة الديمقراطية بسلسلة من الإضرابات والمظاهرات في ١٨ شباط/فبراير الماضي، في أعقاب موجة من الاعتقالات. فخلال النصف الأول من شباط/فبراير، أُلقي القبض على أكثر من ٣٥٠ شخصاً؛ وفي ١٧ شباط/فبراير، وُضع ثلاثة من زعماء حزب المؤتمر النيبالي تحت الإقامة الجبرية. وورد وقوع مئات من الاعتقالات بعد ذلك، وكان من بين المعتقلين ٥٠ محامياً و ٢١ صحفيا وأطباء، وموظفون صحيّون، ومدرسون في الجامعات والمدارس، وطلبة، وخمسة من أعضاء المجلس الوطني؛ كما كان بعض المعتقلين أعضاء منظمة العفو الدولية.

وذُكر أن من بين ضحايا التعذيب موكوندا ريغمي، الرئيس السابق لنقابة المحامين في نيبال، ودروفا ثاباليا، نائب رئيس جمعية الصليب الأحمر في نيبال، وعضوين في المجلس الوطني، والعديد من الطلبة. وزعم أن عدة أشخاص لقوا حتفهم عقب التعذيب؛ بيد أن الحكومة أنكرت مزاعم التعذيب.

وعلى الرغم من دعوات حركة إعادة الديمقراطية إلى الحفاظ على الطبيعة المسالمة للحملة، فإن بعض المظاهرات أسفرت عن صدامات عنيفة مع رجال الشرطة؛ فقد أُصيب المئات بجروح، وقُتل ما لا يقل عن ١٢ شخصاً خلال شباط/فبراير الماضي، بعد قيام الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين. □

آخر خبر: رفع الملك بيرندرا حظراً على الأحزاب السياسية، إثر قيام الجنود بقتل ٥٠ من المتظاهرين العزّل في ٦ نيسان/أبريل. وبدأ الإفراج عن العديد من العناصر السياسية النشطة، بعد أن أعلن الملك عفوا عاما عن السجناء السياسيين غير المتّهمين بتهم جنائية. وفي ١٢ نيسان/أبريل، وصل إلى كاتماندو وفد من منظمة العفو الدولية في زيارة لتفقّد الأحوال، وللتحدث إلى الحكومة الجديدة. وقابل أعضاء الوفد، في ٢١ نيسان/أبريل، رئيس الوزراء المعيّن حديثا وزعيم حزب المؤتمر النيبالي ك. ب. بتّاراي.

أطلق سراح ٢٢ سجينا سياسيا في كوريا الجنوبية بموجب عفو عام صدر يوم ٢٨ شباط/فبراير؛ وكان من بينهم سجين الرأي صوه سونغ، الذي يظهر في الصورة وهو يعانق شقيقته عقب الإفراج عنه؛ وقد لبث ١٩ عاما في السجن بسبب زيارته كوريا الشمالية بصورة غير مشروعة. وقد أُفرج عنه إفراجا مشروطا، وفُرضت قيود على أنشطته السياسية.

© أساهي شينبون

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

الاتحاد السوفياتي

بافيل سولوفيوف Pavel Solovyov : أحد أتباع الكنيسة الخمسينية، في الثامنة والثلاثين من العمر؛ يقضي حالياً حكماً بالسجن مدة ثلاث سنوات لقيامه بتنظيم اجتماع ديني علني.

ألقي القبض عليه في شباط/فبراير ١٩٨٩ بعد ترأسه مجموعة من الشباب كانت تنشد التراتيل في متنزه عام بمدينة سلافيانسك في أوكرانيا. وفي الثالث من آذار/مارس ١٩٨٩، أدانته محكمة في مركز دونيتسك المحلي بتهمة ارتكاب «أعمال الشغب بسوء نية مبيّت»، بموجب أحكام المادة ٢٠٦ من القانون الجنائي لأوكرانيا؛ ولا يُعرف أين يقضي عقوبة السجن.

إن المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تكفل حق ممارسة شعائر الدين، سواء أكان ذلك بصورة منفردة أم جماعية، سراً أم علانية. ومنذ عام ١٩٨٨ والسلطات السوفياتية تزعم أن ما من أحد يُسجن بسبب نشاطه الديني. وتوجَّه تهمة «الشغب بسوء نية مبيّت» لمرتكبي «الأفعال المتعمدة التي تنتهك النظام العام بأسلوب فظ، وتنم بوضوح عن عدم احترام المجتمع، مع اقترانها بالسخرية بنوع خاص». ولطالما استخدمت السلطات السوفياتية هذه التهمة من قبيل المعاقبة على أنشطة خالية من العنف لا تستسيغها السلطات سياسيا.

وتعتقد منظمة العدو الدولية أن حبس بافيل سولوفيوف هو انتهاك لحقه في حرية الدين، وتعتبره من سجناء الرأي.

والطائفة الخمسينية هي طائفة مسيحية أصولية نشأت في روسيا القيصرية في مطلع القرن العشرين. ويتعارض العديد من معتقداتها مع الأحكام الصارمة التي فرضتها السلطات السوفياتية على الممارسات الدينية. ولقد عُلم أن الكثير من أتباع هذه الطائفة قد أودعوا السجن خلال العشرين عاماً الماضية، وذلك – في الأغلب والأعم – لقيامهم بالتبشير بالإنجيل أو لرفضهم أداء الخدمة العسكرية، مما يُعدّ جزءاً أساسيا من تعاليم الكنيسة الخمسينية.

وقد تعرض للسجن ثلاثة – على الأقل – من اتباع الكنيسة الخمسينية، بسبب اعتراضهم على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير، منذ عام ١٩٨٧، عندما بدأت السلطات في إطلاق سراح مئات من سجناء الرأي. وبافيل سولوفيفو هو أول فرد من أتباع هذه الكنيسة عُلم بسجنه خلال السنوات الأخيرة بسبب نشاطه التبشيري.

■ يُرجى إرسال رسائل متسمة بالأدب واللياقة، تنادي بإطلاق سراحه على الفور، الى العنوان التالي:

Yu. Reshetov/Head of Human Rights Section/USSR Ministry of International Affairs/pr. Kalinina 9/ Moscow/USSR.□

ملاوي

ثوزا خونجيه Thoza Khonje : مدير إقليمي في شركة ملاوي للسكر، في الثانية والأربعين من العمر؛ معتقل حاليا دون توجيه تهمة له أو محاكمته في سجن ميكويو بمدينة زمبا.

هو من أهل المنطقة الشمالية في ملاوي، لكنه يعمل في الجنوب. أُلقي القبض عليه في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ مع اثنين من أصدقائه في مركز نخالو التجاري؛ إذ يبدو أن أحد مبلّغي الحكومة – ويقال إن ثمة العديد منهم في ملاوي – سمعه يقول إن التعليمات التي أصدرها هاستينغ كاموزو باندا، رئيس الجمهورية مدى الحياة، بإعادة المعلمين من الشمال إلى مناطقهم الاصلية، من شأنها أن تؤدي إلى انهيار نظام التعليم في البلاد، وذلك لأن غالبية المعلمين ينتمون إلى المنطقة الشمالية. ويظهر أن هذا القول قد فُسِّر على أنه انتقاد لرئيس الجمهورية، وأدّى إلى إلقاء القبض على ثوزا خونجيه والشخصين اللذين كانا برفقته.

وقد وافقت هذه الاعتقالات آخر حملة في سلسلة من الحملات التي شنها رئيس الجمهورية مدى الحياة ضد سكان المنطقة الشمالية في ملاوي. فقد اتُّهموا بالتآمر بغية الانفصال عن ملاوي، وبمحاولة تنمية اقتصاد منطقتهم بشكل يعود بالضرر على بقية البلاد. وقيل إن المعلمين من المنطقة الشمالية الذين يعملون في المنطقتين الوسطى والجنوبية يتعمدون أداء عملهم على نحو سيّ. ولم تُنفّذ تعليمات رئيس الجمهورية بإعادة المعلمين إلى الشمال بصورة كاملة، وذلك – على ما يبدو – للأسباب التي ذكرها ثوزا خونجيه.

هذا، وتتوفر لدى منظمة العفو الدولية معلومات عن ١٣ شخصاً آخر من شمال ملاوي، أُلقي القبض عليهم في مطلع عام ١٩٨٩ في ظروف مشابهة، واعتُبروا من سجناء الرأي. ومن بين هؤلاء موظفون مدنيون، ومعلمون، وطلاب، وطبيب. ويظهر أن جميعهم محتجزون بموجب أنظمة الأمن العام لسنة ١٩٦٥ في ملاوي، والتي تجيز الاعتقال الإداري. ومن المفروض أن يُعاد النظر في أوامر الاعتقال مرة كل ستة أشهر، ولكن ذلك لا يحدث إلا في الندرى؛ ويبدو أن المعتقلين يحتجزون إلى غير أجل دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم.

■ يرجى إرسال رسائل متسمة بالأدب واللياقة، تنادي بإطلاق سراح ثوزا خونجيه على الفور، إلى العنوان التالي:

His Excellency The Life President Ngwazi Dr H Kamuzu Banda/ Office of the President and the Cabinet/Private Bag 388/ Liliongwe 3/Malawi.□

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٠ بإطلاق سراح ٩٦ سجينا ممن قيد التبني أو التحقيق؛ كما تولت المنظمة ٦٨ قضية جديدة.

لبث كانغ هي – سول، البالغة من العمر ٢٧ عاما، مسجونةً في الرأي ستة أشهر، حتى أُفرج عنها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وهي إحدى زعماء الطلبة زُجّ بها في السجن بعد أن نادت بحق طلاب كوريا الجنوبية في حضور مهرجان للشباب أُقيم في تموز/يوليو الماضي في كوريا الشمالية.

ميانمار

ناي مين Nay Min : محام في الثانية والأربعين من العمر، أُلقي القبض عليه في مدينة ينغون، التي كانت تعرف سابقاً برنغون، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، إثر الانقلاب الذي وقع في ١٨ أيلول/سبتمبر، والذي فرض الأحكام العرفية في ميانمار؛ وورد أنه يقضي حكماً بالسجن ١٤ عاماً بسبب قيامه بإرسال تقارير الى هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، و«حيازة مطبوعات مناهضة للحكومة».

قامت الحكومة الجديدة عقب الانقلاب بفرض حظر على الانتقاد العلني للحكومة، والتجمعات المؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص. وذكرت وسائل الإعلام الرسمية أن اعتقال ناي مين كان بسبب قيامه بإرسال «أخبار كاذبة وإشاعات» إلى إذاعة البي بي سي في آب/أغسطس وأيلول/سبمبر ١٩٨٨.

وتقول وسائل الإعلام الرسمية أن ناي مين «أصبح ساخطاً على الحكومة» بعد «سماع إشاعات تتعلق بالاضطرابات التي وقعت خلال آذار/مارس وآب/أغسطس ١٩٨٨»؛ ويبدو أن هذه إشارة إلى ما زُعم من أن قوات الأمن قامت بقتل متظاهرين مسالمين، بصورة غير قانونية، خلال الشهرين المذكورين. وتقول تقارير غير رسمية إنه أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بزعماء المظاهرات خلال الاحتجاجات الجماعية المناصرة للديمقراطية في ١٩٨٨.

وورد أن ناي مين مثُل أمام المحكمة في ٧ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. كما ذُكر أنه خلال مثوله أمام المحكمة للمرة الثانية اشتكى من سوء المعاملة التي كان يلقاها في أثناء الاعتقال، وطلب إدخاله المستشفى، ولكن رُفض طلبه. وفي نهاية المطاف حوكم من قبل محكمة عسكرية؛ وكانت هذه المحاكم قد شُكّلت بموجب الأحكام العرفية في تموز/يوليو ١٩٨٩، بعد إلقاء القبض عليه. وتجري هذه المحاكم محاكمات معجّلة، تُفرض خلالها قيود صارمة على حقوق الدفاع، وليس للمتهم الحق في استئناف أحكامها أمام محكمة أعلى، الأمر الذي يتعارض مع المقاييس الدولية للمحاكمات العادلة. وورد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ أن حكما بالسجن ١٤ عاما مع الأشغال الشاقة قد صدر بحق ناي مين بموجب قانون إجراءات الطوارئ لعام ١٩٥٠ وقد أدين بتهمة «إرسال أخبار كاذبة وإشاعات إلى هيئة الاذاعة البريطانية» و «حيازة مطبوعات مناهضة للحكومة».

■ يُرجى منك إرسال رسائل تتسم بالأدب واللياقة، مناشداً إطلاق سراح ناي مين على الفور ودون قيد أو شرط، إلى العنوان التالي:

Gen Saw Maung/Prime Minister and Minister of Defence and of Foreign Affairs/Ministers Office/Yangon (Rangoon)/ Union of Myanmar (Burma).□

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

ميانمار

تعذيب الصغار والكبار بصورة روتينية

توالي منظمة العفو الدولية منذ سنوات نشر تقارير عن أعمال التعذيب التي ترتكبها قوات الأمن على نطاق واسع في مناطق الصراع الخاصة بالأقليات العرقية في ميانمار. *

وتوحي الأدلة المتوفرة الآن من السجناء السياسيين الذين أطلق سراحهم مؤخراً بأن التعذيب المنهجي الروتيني يمارس على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، وتتعرض للخطر حياة أي شخص يشتبه بمعارضته للحكومة أو حتى بانتقادها.

ويتراوح الضحايا ما بين الطلبة الشباب والسجناء الذين تزيد أعمارهم على ٨٠ عاماً.

واستناداً إلى أدلة جمعتها منظمة العفو الدولية، فإن ما لا يقل عن ست وكالات أمن رسمية مدنية وعسكرية مختلفة تعمل في أكثر من ١٢ مركزاً مختلفاً في مختلف أرجاء البلاد، قامت بتعذيب المعتقلين بشكل روتيني خلال العامين الماضيين. وتأتي هذه الأدلة من ١٦ سجيناً سابقاً فروا من ميانمار في عام ١٩٨٩، وأكثر من ٣٠ رواية أخرى جمعتها منظمة العفو الدولية مؤخراً.

لقد رفضت سلطات ميانمار بصورة متكررة طلبات منظمة العفو الدولية لزيارة البلاد، ومناقشة دواعي قلقها مباشرة مع الحكومة العسكرية.

ويترأس هذه الحكومة مجلس عسكري يطلق عليه اسم «مجلس إعادة القانون والنظام الرسمي»، كان قد شكل عقب انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. وقد استمرت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، على الرغم من وعود المجلس المذكور بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق.

إن الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، والمعلومات المستقاة من عدد كبير من المصادر تشير إلى أن سلطات الأمن تملك سلطة تكاد تكون مطلقة لتنفيذ عمليات إلقاء القبض العشوائي، واحتجاز السجناء في حبس انعزالي عدّة أشهر دون تهمة أو محاكمة، واستجوابهم تحت تأثير التعذيب.

لقد قدمت مصادر منظمة العفو الدولية أدلة دامغة على أنّ العديد من الأشخاص الذين اعتقلوا خلال القمع المستمر لحركة مناصرة الديمقراطية خلال العامين الماضيين، قد تعرضوا للتعذيب. قد يكون بعضهم قُدّم للمحاكمة وصدرت بحقهم أحكام بالسجن فترات طويلة طبقاً لاعترافات انتزعت منهم تحت تأثير التعذيب.

لقد زعم سجناء سابقون أنهم «خضعوا» بصورة منهجية لقوات الأمن المدنية والعسكرية التي استخدمت التعذيب كأداة استجواب بصورة ميكانيكية لا هوادة فيها.

* راجع مطبوعات منظمة العفو الدولية «الإعدام خارج نطاق القضاء وتعذيب أفراد الأقليات العرقية» (أيار/مايو ١٩٨٨) و«الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والسجن السياسي لأفراد طائفة شان وغيرها من الأقليات العرقية (آب/اغسطس ١٩٨٨)، «ولاية كاين في اتحاد ميانمار» (آب/اغسطس ١٩٨٩).

مسيرة مناصرة الديمقراطية في ميانمار (وكانت تدعى بورما في ذلك الحين) قبيل إصدار الأحكام العرفية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. ويبدو أن العديد من آلاف الأشخاص الذين القي القبض عليهم بعد ذلك قد تعرضوا للتعذيب في مراكز تنتشر في جميع أنحاء البلاد.

وقال البعض إنه بسبب أعداد السجناء الذين اعتقلوا بعد عمليات إلقاء القبض الجماعية، فقد أجبروا على الانتظار لعدة أيام حتى يحين موعد استجوابهم من قبل فرق رجال الاستجواب.

وتعرض معظمهم لعمليات مماثلة من الإكراه النفسي والألم الجسدي.

واستناداً على شهادات هؤلاء السجناء وتلك التي جمعت في السنوات السابقة، قامت منظمة العفو الدولية بتحديد ما لا يقل عن ١٥ ضرباً مختلفاً من ضروب التعذيب المستخدم. ومعظم هذه الأساليب قد استخدمت في مناطق الأقليات العرقية وأجزاء أخرى من ميانمار على حد سواء.

يبدو أن جميع مجالات النشاط البشري في ميانمار قد شملها التعذيب. فمن بين ضحاياه: طلاب المدارس الثانوية والجامعات، والمعلمون، وأساتذة الجامعة، والموظفون الحكوميون، وقدامى ضباط الجيش والشرطة، والمحامون، والأطباء والكتاب والشعراء، ومخرجو الأفلام والممثلون، والمهندسون، وأعضاء النقابات والمنظمات العمالية، وعمال المصانع، وأصحاب الدكاكين، والتجار؛ فضلاً عن الرهبان البوذيين والقادة المدنيين ورجال السياسة.

يبدو أن الاشتباه بكون الأشخاص من المعارضين كان ولا يزال كافياً لتعرض هؤلاء الأشخاص للتعذيب، على الرغم من أن معظم الضحايا المعروفين خارج مناطق الأقليات العرقية منذ ربيع عام ١٩٨٨، قد شاركوا في حركة مناصرة الديمقراطية في جميع أنحاء البلاد.

إن القمع المستمر للنشاطات السياسية، بما في ذلك المعارضة السلمية، قد خلق جواً من الخوف يمنع الناس من

انتهاكات شنيعة على نطاق واسع

لقد دعت منظمة العفو الدولية بصورة متكررة إلى إجراء تحقيق في الدولة بأن قوات الأمن في ميانمار قد قتلت عمداً عدة آلاف من المتظاهرين خلال الفترة التي استجمعت فيها حركة مناصرة الديمقراطية قواها ما بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وفي اعقاب الانقلاب العسكري في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

لقد وقعت عمليات القتل في المدن الصغيرة والكبيرة في شتى أنحاء البلاد، بما في ذلك العاصمة رانغون. وعلى الرغم من أن بعض الأشخاص قتلوا بسبب أعمال العنف التي ارتكبها المتظاهرون، إلا أن التقارير ذكرت أن معظمهم لقي حتفه في أثناء المظاهرات السلمية.

وخلال الثمانية عشر شهراً الماضية أوردت التقارير وقوع انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان على نطاق واسع في ميانمار، بما في ذلك اعتقال آلاف من مناصري الأحزاب والمنظمات السياسية الخالية من العنف، والمحاكمات غير العادلة للسجناء السياسيين، وتقارير متكررة عن التعذيب وحوادث الإعدام الفوري والعمدي في نطاق محاولات الحكومة المستمرة لمكافحة حركات التمرد بين الاقليات العرقية.

وفي نهاية عام ١٩٨٩، كانت منظمة العفو الدولية قد جمعت معلومات مفصلة عن أكثر من ٢٠٠ سجين رأي وآخرين يمكن اعتبارهم من سجناء الرأي. لكن التقارير ذكرت أن هؤلاء لا يشملون إلا عدداً صغيراً من الأشخاص الذين القي القبض عليهم لأسباب سياسية. □

الإدلاء بمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان.

إن حرية التعبير والاجتماع تخضع لقيود صارمة بموجب الأحكام العرفية، ويعاقب من ينتقد الحكومة بأحكام تتراوح ما بين السجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة/الإعدام. وتشيع عمليات إلقاء القبض على الأشخاص، وقد يحتجز المعتقلون السياسيون بصورة غير محددة، ويمارس التعذيب بصورة اعتيادية على نطاق واسع.

وقد احتُفظ بأسماء السجناء السابقين وغيرهم ممن أدلوا بشهادات لمنظمة العفو الدولية خوفاً من الانتقام منهم أو من أسرهم. إلا أن مصير عدد من السجناء المعروفين أو السجناء السابقين هو أمر شائع في ميانمار. ومن بين هؤلاء الأشخاص التالية أسماؤهم:

يوشيت تونغ البالغ من العمر ٨٤ عاماً من طائفة بادونغ ومناضل سياسي منذ زمن طويل. ذكرت التقارير أنه تعرض للضرب ببندقية بصورة وحشية عندما كان محتجزاً في مقر الكتيبة ٥٩ بماوتشي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. وبسبب الجروح الداخلية الناجمة عن الضرب، قذف دماً مع السعال مدة شهرين. وبعد إطلاق سراحه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ قضى شهراً في المستشفى. ثم اعتقل مرة أخرى في تموز/يوليو ١٩٨٩ غير أنه، على ما يظهر، لم يتعرض للمعاملة السيئة. وقد ورد أنه محتجز في سجن ماندالي، إلا أن وضعه القانوني غير معروف.

باوك لا البالغ من العمر ٤٠ عاماً، وهو محام وواعظ بالكنيسة المعمدانية، من مدنية مايتكينا، عاصمة ولاية كاشين. ورد أنه تعرض للضرب العنيف والتعذيب بالصدمات الكهربائية عقب إلقاء القبض عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بسبب خطابات كان قد ألقاها، ولدوره في تنظيم مظاهرات خالية من العنف. ولا يعرف وضعه القانوني حالياً.

أوردت التقارير اسم ضحية تعذيب أخرى هو مايو ماينت وهو جندي سابق معوق في السادسة والعشرين، فقد ذراعه اليمنى حتى المرفق وساقه اليمنى حتى الركبة وجميع أصابع يده اليسرى في أثناء تأديته الخدمة العسكرية. لقد ألقي القبض على ماينت الذي يقوم بتنظيم النشاطات المحلية لحزب سياسي معارض شرعي، قرب مطار رانغون في تموز/يوليو ١٩٨٩ واحتجز على يد المخابرات العسكرية. وورد أنه تعرض للضرب ويروي أحد أقربائه الرواية التالية:

«ربطوا ذراعه السليمة بقضبان نافذة الزنزانة... وركلوه بأحذيتهم العسكرية ووجهوا له الكلمات. كما أنه تعرض للضرب على الوجه والفم... وقبل اقتياده إلى سجن إنسين، حاولوا إرغامه على التوقيع على بيان ينكر فيه أنه تعرض للمعاملة السيئة، إلا أنه رفض ذلك.»

في آب/اغسطس أمر أحد القضاة بإطلاق سراح مايو ماينت. وبعد مضي أربعة أيام على ذلك، ألقي القبض عليه مرة ثانية، وورد أنه أخذ إلى قاعدة استخبارات عسكرية. إن وضعه الحالي غير معروف.

طرق التعذيب

إن أكثر طرق التعذيب استخداماً والتي وُصفت لمنظمة العفو الدولية تشمل مختلف أنواع الضرب: توجيه الكلمات، والرفس والضرب بالعصي الخشبية والهراوات.

ألقي القبض على تاجر ليس معروفاً بانتمائه إلى أية منظمة سياسية من قبل الجيش في شباط/فبراير ١٩٨٩، وذلك للاشتباه بانتمائه لجيش استقلال كاشين المعارض. وقد روى سجين سابق آخر لمنظمة العفو الدولية ما حدث له:

«في إحدى المرات ضرب على ظهره ورأسه ضرباً عنيفاً أفقده وعيه... وعندما عاد إلى الوعي كان منطرحاً في زنزانته، وكان الجرح في رأسه لا يزال ينزف...»

وفي وقت لاحق تعرض لطريقة «التعذيب بالقضيب الحديدي»، حيث جلس رجلان أمامه، أحدهما على اليمين والآخر على اليسار وبدءا يدحرجان قضيباً حديدياً على قصبة ساقه، ويضغطان على القضيب تدريجياً. وزعم أنه شعر بألم فظيع لم يستطع معه كتمان الصراخ. فأمراه بالسكوت وقام شخص ثالث بضربه على الكتف، والظهر والرأس بعصا خشبية. وقالا له «كلما زاد صراخك، زاد وقت تعذيبك بالقضيب». وواصلا دحرجة القضيب على قصبة ساقية حتى أغمي عليه للمرة الثانية».

وتشمل طرق التعذيب الأخرى المعروفة ما يلي:

– «الدراجة البخارية» حيث يرغم الشخص على جلوس القرفصاء أحياناً لعدة ساعات كما لو أنه راكب على دراجة بخارية.

– «الهليوكبتر» حيث يعلق الشخص بصورة مقلوبة في مروحة سقفية كبيرة دائرة.

– «المشي على الشاطئ» حيث يرغم الشخص على «المشي» على ركبتيه على حصى حاد أو زجاج مكسور.

– الصدمات الكهربائية.

– تشريط أجزاء الجسد بسكين أو حربة ووضع ملح أو مسحوق كاري حار في الجرح.

روى أحد المناضلين السياسيين، كان قد ألقي القبض عليه في آب/اغسطس ١٩٨٨، كيف تعرض للتعذيب على يد أفراد القسم الخاص (الشرطة السياسية):

«اقترب مني جندي يحمل حربة وشرّط جلدي ثلاث مرات، مرة على كل من ساعدي ومرة ثالثة على بطني، وكان طول كل جرح أربع سنتيمترات. ثم قام بوضع الملح في الجروح وكرر ذلك على فترات منتظمة. وفي أثناء ذلك كان يوجه ضربات إلى قصبة ساقي اليمنى... وواصل أحد الضباط استجوابي».

أما طرق التعذيب الأخرى التي وردت لمنظمة العفو الدولية فهي وضع الأكياس البلاستيكية على الجزء العلوي من الجسد حتى يكاد السجين يختنق؛ وجلد السجناء بأسلاك كهربائية؛ وحرق أجزاء من الجسم بالسجائر أو السيجار؛ وتعليقهم من أيديهم الموثوقة في السقوف؛ وتركهم معرضين للشمس فترة زمنية طويلة؛ وحرمانهم من النوم أو الطعام أو الماء فترات طويلة؛ وإرغام السجناء على الوقوف في ماء يصل إلى الركبتين فترات طويلة.

لقد استخدمت هذه الطرق كعقاب لجرائم مزعومة أو للحصول على معلومات أو انتزاع اعترافات أو توريط أشخاص آخرين مشتبه بهم. وترتكب هذه الانتهاكات عادة خلال فترات الاعتقال الطويلة في الحبس الانفرادي عندما يحرم السجناء من اللجوء للقانون والتمتع بحمايته.

الأجهزة القائمة بالتعذيب

يعتقد أن وكالة الاستخبارات العسكرية – وهي مديرية استخبارات خدمات الدفاع – أكبر وكالة أمنية، والمسؤولة عن معظم عمليات الاعتقال والتحقيق مع المشتبه بهم سياسياً التي أوردتها التقارير في ميانمار. وهي الوكالة التي يرد ذكرها بشكل متكرر على ألسنة السجناء السياسيين السابقين الذين يصفون عمليات الاستجواب فترات طويلة تحت تأثير التعذيب. إن هذه الوكالة التي تقوم بإدارة خدمات الاستخبارات العسكرية، هي جهاز تابع رسمياً لوزارة الدفاع، ومهمتها الرئيسية هي الاستخبارات والتحقيقات العسكرية، ولاسيما تلك المتعلقة بحركات التمرد المسلحة. ويبدو أنها تتمتع بسلطة تكاد تكون غير محدودة لإلقاء القبض على الاشخاص دون مذكرة توقيف، واحتجاز واستجواب أي شخص مشتبه بكونه معارضاً سياسياً سواء أكان نشاطه متسماً بالعنف أو خالياً منه.

ومن بين الأجهزة الأخرى التي ورد ذكرها في شهادات التعذيب؛ الجيش النظامي (أو قوات الدفاع الشعبي) وقوات الشرطة الشعبية، وقسم التحقيق الخاص وقسم التحقيق الجنائي، ومكتب التحقيق الخاص. □

شهادات التعذيب

اقتُبست هاتان الفقرتان من ١٦ شهادة طويلة ومفصلة لمزاعم تعذيب أدلى بها سجناء ولاجئون سابقون لمنظمة العفو الدولية. وتتعلق هذه المعلومات بالأعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩. وخشية الانتقام من أسر هؤلاء السجناء واللاجئين أو أصدقائهم أو زملائهم السابقين، ستظل أسماؤهم طي الكتمان.

«بعد استجوابي تحت تأثير التعذيب ثلاثة أيام تقريباً، انهارت أعصابي في النهاية بعد إخضاعي لطريقة «المعالجة الثلجية». اقتادوني إلى غرفة أخرى حيث وضعوا قالباً مربعاً كبيراً من الثلج معلقاً بحبل حول عنقي وصدري وساقي. واستمر هذا الوضع أقل من ١٥ دقيقة... بعدها استسلمت وقلت إنني على استعداد للتعاون والموافقة على أي شيء يطلبونه.» (تاجر في السادسة والعشرين احتجز أسبوع تقريباً في معتقل بي كاي بمدينة رانغون قبل نقله إلى سجن انساين حيث حكم عليه بالإعدام. وأطلق سراحه مع آلاف آخرين عقب وقوع حادث شغب في آب/اغسطس ١٩٨٨).

«لا أعرف طول الفترة التي قضيناها محتجزين في مكتب القسم الخاص، إلا أنني قدرت أن احتجازنا دام أسبوعين تقريباً... [في] غرفة تحت الأرض... ليس فيها نوافذ... وكانت الغرفة مظلمة باستثناء وقت الاستجواب. «علمنا في وقت لاحق... ان هذه الغرفة كانت معروفة لدى الكثيرين ويطلق عليها اسم «الجحيم»، ليس لأنها تحت الأرض فحسب، وإنما لأن العديد من الأشخاص كانوا قد احتجزوا وتعرضوا للتعذيب فيها... «تعرض صديقي للجلد أولاً... حتى سقط مغشياً عليه. وظهرت علامات الجلد على ظهره الذي كان ينزف دماً... بعد ذلك أنزلوه، وصبوا ملحاً ومسحوق الكاري على ظهره ونشروهما على الجروح... وبالوا على ظهره.

«فعلوا ذلك أمامي... وقالوا «الآن هذا ما سيحدث لك». وهذا ما حدث فعلاً. (طالب في السادسة والعشرين يدرس الفيزياء ألقي القبض عليه عقب وقوع احتجاجات طلابية في ماندالي في أواخر عام ١٩٨٧. □

الوفاة في أثناء الاحتجاز

ورد أن العديد من السجناء لاقوا حتفهم في أثناء الاعتقال ما بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٨؛ بسبب التعذيب أو عدم معالجة جروح الطلقات النارية التي أصيبوا بها خلال مظاهرات الشوارع أو بعد إلقاء القبض عليهم.

وقيل إن أشخاصاً آخرين قد لاقوا حتفهم في أثناء الاحتجاز في أعقاب انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وفي عام ١٩٨٩، وبعضهم توفي بعد التعرض للتعذيب.

وورد أن ٥٠٠ طالب اعتقلوا في سجن انساين لأسباب سياسية، قد اقتيدوا من قبل الجيش إلى ولاية شان الشمالية بنونغ تشو في آب/اغسطس ١٩٨٩، للعمل كحالين للجيش الذي يقوم بعمليات عسكرية ضد حركات التمرد هناك. وورد أن ما لا يقل عن خمسة أشخاص تعرضوا للضرب حتى الموت في مدينة نام تو. □

بيرو

التستر على مذبحة كايارا

كان بعض تلاميذ المدارس من بين ٢٩ قروياً في كايارا بمقاطعة أياكوتشو تعرضوا للتعذيب، ثم أطلقت النار عليهم، أو قطعوا إرباً إرباً، أو ضُربوا حتى الموت على أيدي جنود مقنعين في يوم فظيع من أيام أيار/مايو ١٩٨٨.

أما الأشخاص الذين أدلوا بشهاداتهم عن هذه المجزرة فقد «اختفوا» أو وجدوا مقتولين. وبدأت التحقيقات، إلا أنها عُرقلت ثم أُهملت، ولم تُتخذ أية إجراءات جنائية ضد أي شخص. ويبدو أن السلطات أغلقت القضية إلى غير رجعة.

وفي الوقت نفسه، بقيت على قيد الحياة شاهدة واحدة – على الأقل – تعيش خائفة على حياتها.

تعيش معلمة في مخبأ بمكان ما في بيرو منذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وهي وأصدقاؤها في خشية أن تصبح عاشرة شهود مذبحة كايارا، وتتعرض «للاختفاء» أو القتل.

لقد فرت هذه الشاهدة من كايارا بعد مقتل الشاهد التاسع، وهي ممرضة تدعى مارتا كريسوستومو غارسيا البالغة من العمر ٢٢ عاماً على أيدي مسلحين يرتدون الملابس العسكرية. فقد اقتحموا المنزل الذي انتقلت إليه الممرضة في مدينة أياتشوستي بعد مغادرتها كايارا بسبب الخوف.

وبعد مرور فترة وجيزة على ذلك، ورد أن القوات التي ترتكب أعمال القتل والموجودة في كايارا، كانت تبحث عن الشاهدة العاشرة المفقودة التي سرعان ما أُخرجت من المنطقة.

ومن أجل الحفاظ على سلامتها، لا يمكن الكشف عن التفاصيل الخاصة بها. اذ يجب عدم الإفصاح عن اسمها ومكان وجودها. وكما هو الحال مع آخرين في مناطق الطوارئ، فهي تقضي نهارها خوفاً من التعرض للتعذيب أو الموت على أيدي قوات الأمن أو العملاء الذين يعملون نيابة عن هذه القوات أو بالتواطئ معها.

تعتقد منظمة العفو الدولية أن أزمة حقوق الإنسان في بيرو لن تحلّ ما لم تقم السلطات باتخاذ إجراءات فعالة في القضايا المشابهة لمذبحة كايارا، وإجراء تحقيق شامل في الظروف، والإعلان عن نتائج هذا التحقيق وتقديم المسؤولين إلى المحاكمة.

إن الحقائق حول المذبحة تبدو واضحة بشكل مريع.

في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٨، نصب افراد من مجموعة «الدرب المضيء» المعارضة المسلحة كميناً لأربعة جنود قرب كايارا أسفر عن مقتلهم.

وتتابعت الأحداث التي تلت الكمين كما يأتي:

□ ١٤ أيار/مايو ١٩٨٨: وصل جنود مقنعون بطائرات الهليوكبتر وعلى ظهور الخيل وسيراً على الأقدام كجزء من عملية انتقام كما يبدو. فقاموا بتعذيب ٢٩ شخصاً وقتلهم، ومن بين هؤلاء الضحايا ناظر المدرسة المحلية وعدد من التلاميذ. واقتيد خمسة أشخاص إلى الكنيسة حيث تعرضوا للضرب والتقطيع بالهراوات والسكاكين الكبيرة حتى الموت. أما الآخرون الذين كانوا عائدين من مزارعهم، فقد تعرضوا للتعذيب باستخدام نبات الصبار الشائك ثم قُتلوا. والقي القبض على قرويين آخرين وتعرضوا للضرب والاستجواب، الا أنهم ظلوا على قيد الحياة.

□ أيار/مايو – حزيران/يونيو ١٩٨٨: اعتقل الجيش القرويين الذين كانوا قد أدلوا بشهاداتهم للمحققين المدنيين حول المذبحة. وقد «اختفى» بعضهم، ومن بينهم امرأة في الثمانين من العمر. وفي ٢٩ حزيران/يونيو، «اختفى» أيضاً خمسة من شهود مذبحة كايارا.

□ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٨: أعلن رئيس لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ أنه لم يحاول إجراء مقابلات مع القرويين حول الأحداث، لأن أحداً لم يتقدم لمقابلته وهو ليس «خادماً لهم لكي يقضي وقته بحثاً عن شهود». وانكر الادعاءات القائلة بأن القرويين قد تعرضوا للتخويف بسبب وجود الجيش أو التهديدات المكشوفة.

□ حزيران/يونيو – تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨: قامت القيادة العسكرية المحلية بشكل متكرر بعرقلة التحقيق في الحادث. وقام الجنود بنقل جثث الضحايا سراً قبل وصول المحققين المدنيين بفترة وجيزة. ووجهت أوامر للسكان بالامتناع عن التحدث تحت التهديد بالموت، وصودرت بطاقات الهوية الشخصية مما جعل السفر محفوفا بالخطر، وتعرض رجال التحقيق بصورة متكررة لتهديدات غير صريحة من الجنود ولتحذيرات مجهولة المصدر.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، أعلن كارلوس أسكوبار بنيدا رئيس النيابة الخاص، أن الجيش كان مسؤولاً عن عمليات قتل الأشخاص، وأوصى بتوجيه التهمة إلى الجنرال خوزيه فالديفيا دوينياس، الحاكم العسكري السياسي لمنطقة أياكوتشو.

وبعد مضي فترة وجيزة على ذلك، أمر النائب العام باقالة كارلوس أسكوبار من منصبه، و«بحفظ» القضية. وفي وقت لاحق، فرّ رئيس النيابة الخاص من البلاد بسبب الخوف على حياته.

صورة قرية كايارا وتظهر فيها الكنيسة (وضعت دائرة حولها) التي تعرض فيها خمسة أشخاص للضرب والتقطيع إرباً إرباً على يد جنود ملثمين).

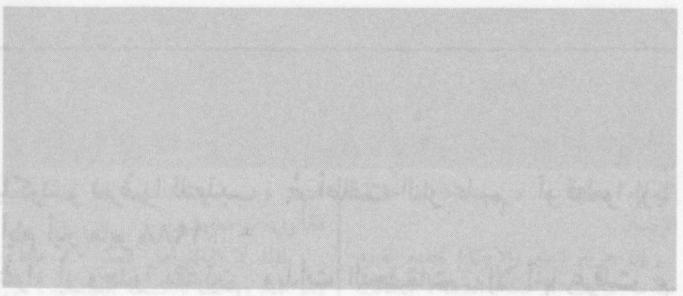

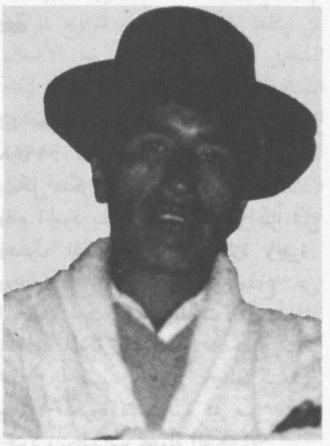

جستينانو تينكو، عمدة كايارا وشاهد على المذبحة، خرّ صريعاً بعد إطلاق النار عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أطلقت النار على ثلاثة شهود آخرين على مذبحة كايارا عند أحد حواجز الطرق المغلقة.

وفي أيار/مايو ١٩٨٩، أمرت محكمة عسكرية أيضاً «بحفظ القضية نهائياً».

ومن بين الضغوط الصادرة من أوساط دولية لاتخاذ إجراء بشأن القضية، قيام المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن أحداث الإعدام الفوري أو التعسفي بالتدخل مراراً. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ اعترف النائب العام الحالي في بيرو بأن التحقيق الذي أجراه رئيس النيابة الخاص اسكوبار كان قد كشف عن ارتكاب جرائم في كايارا.

وبدلاً من البدء باتخاذ إجراءات جنائية على أساس تقرير رئيس النيابة الخاص، فقد أمر باعادة فتح التحقيق في القضية. وحسب أحكام القانون، كان ينبغي اختتام التحقيق خلال ٦٠ يوماً من إعادة فتحه. وليس هناك ما يشير إلى تقديم أدلة جديدة أو استدعاء شهود.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، نظرت محكمة عسكرية في قضية كايارا في جلسة سرية. ويظهر أنه لم يجر إعلام أقرباء الضحايا والشهود ومجموعات حقوق الإنسان والصحافة بهذا. ولا تعرف طبيعة المحاكمة أو نطاقها. فقد اسقطت المحكمة العسكرية التهم الموجهة ضد ضباط (غير معروفين) وأصدرت مرسوماً قضائياً بتعليق القضية Auto de sobreseimiento?، قامت المحكمة العسكرية العليا بالتصديق عليه في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

وبعد مضي فترة وجيزة على جلسة المحكمة العسكرية السرية، أمر مكتب النائب العام «بحفظ التحقيق بصورة نهائية» في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

تخشى منظمة العفو الدولية أن يكون التحقيق قد أغلق الآن بصورة نهائية، وأنه لم يبق أية إجراءات محلية يمكن اتخاذها لمعالجة الأمر. وهكذا، يبدو الآن أنه لا يحتمل أن تجري محاسبة أولئك المسؤولين عن عمليات القتل في كايارا، وخاصة أن السلطات العسكرية والمدنية على حد سواء مصممة – كما يبدو – على وضع الحادث في طي النسيان.

إن التحقيقات التي أجريت لم تتناول سوى المذبحة فقط. ولكن ماذا عن الشهود التسعة الذين «اختفوا» أو قُتلوا»؟ لا تتوفر لدى منظمة العفو الدولية أية معلومات عن أية محاولة جادة للتحقيق في هذه القضايا، رغم أن أقوال شهود العيان تشير في كل قضية إلى مسؤولية الجيش.

وماذا عن بقية الشهود؟ وما هي الخطوات التي ستتخذها السلطات لحماية المعلمة وغيرها من الشهود المختفين والمختفيات عن الأنظار الآن خوفاً من الانتقام؟ واحد من هؤلاء الشهود صبي في الحادية عشرة من العمر، شاهد جنوداً مقنعين يطرحون والده أرضاً وينهالون عليه بالرفس وبالضرب بعقب بندقية. وقام الجنود بإبعاد الصبي ومطاردته بسوط ماشية، وعرف بعد ذلك أنهم قطعوا رأس والده عن جسمه.

إن منظمة العفو الدولية تطالب السلطات في بيرو باتخاذ إجراءات فعّالة للتحقيق في جميع هذه القضايا، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن أعمال القتل و «الاختفاء» التي تعرض لها سكان كايارا، وتقديمهم للعدالة. ويجب القيام بذلك لكي تبين السلطات أن مثل هذه الانتهاكات لن يجري التغاضي عنها في المستقبل.

إن عمليات القتل في كايارا لا تتعدى كونها مثالاً واحداً فقط على الانتهاكات المرتكبة من قبل القوات المسلحة في بيرو في السنوات الأخيرة؛ دون أن تتعرض هذه القوات على ما يظهر لأي عقاب. لقد دعت منظمة العفو الدولية بصورة متكررة إلى اتخاذ إجراءات فعّالة بعد أن فشلت التحقيقات الرسمية في هذه الانتهاكات في تقديم مرتكبيها إلى العدالة، بما في ذلك قتل ٦٩ شخصاً في أوكوماركو في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٥، ومقتل ١٣ شخصاً في باركوالتو في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦. وتقع كلتا المنطقتين في مقاطعة أياكوتشو.

لقد أدانت منظمة العفو الدولية بصورة علنية في الماضي تعذيب السجناء أو قتلهم على أيدي مجموعات المعارضة المسلحة في بيرو. فقد سلطت الأضواء على الانتهاكات التي ارتكبتها مجموعة «الدرب المضيء»، من بين مجموعات أخرى، في تقريرها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ عن انتهاكات حقوق الإنسان في بيرو. إلا أن المنظمة تصر على أن الانتهاكات التي ترتكبها مجموعات المعارضة لا يمكن أن تستخدم إطلاقاً لتبرير التعذيب و «الاختفاءات» والإعدامات الخارجة عن نطاق القانون والتي ترتكبها قوات الحكومة. يجب على حكومة بيرو تفسير الانتهاكات المتكررة لمعايير حقوق الإنسان الدولية على أيدي قواتها. □

رجال التحقيق في مكان ارتكاب المجزرة. كانت القيادة العسكرية المحلية تعرقل جهودهم باستمرار.

صبي شاهد

شهد صبي من كايارا في الحادية عشرة من العمر الأحداث التي وقعت في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٨. وقد لخصت شهادته من قبل رئيس النيابة العام على النحو التالي:

«قام جنود يرتدون الأقنعة السوداء التي تستخدم في الترحلق على الجليد ويحملون الأسلحة الثقيلة... بإرغام والده على الاستلقاء على الأرض... ورفسه أحدهم وقام الآخر بضربه بعقب البندقية. فتعلق بوالده وأخبر الجنود أن أباه بريء، إلا أن الجنود أبعدوه بتخويفه بسوط ماشية... ولم يكن يريد مشاهدة ما حدث بعد سماعه رجلاً يصرخ عندما داسوا عليه بأقدامهم. وأخبره [صبي] في كويتشوا أنهم قتلوا والده، فتملكه الخوف وأخفى رأسه لأنه لم يكن يريد أن يشاهد ما يحدث. ولم ير والده مرة ثانية. وفي وقت لاحق، أمرهم الجنود بالمغادرة، فأخذ يجري بصحبة النساء وأخبره بعضهن أنهم قطعوا رأس والده». □

غريغوريا ايبوري راموس، شاهد «اختفى» في حزيران/يونيو ١٩٨٨. لا يمكن الكشف عمن تبدو معه في الصورة بسبب الخوف من الانتقام.

هايتي

زعماء سياسيون يُعذّبون في حجز الشرطة

نُقل بالطائرة ثلاثة من زعماء المعارضة السياسية وعريف سابق في الجيش إلى مستشفى أمريكي في آذار/مارس الماضي نتيجة للتعذيب المزعوم في أثناء الاحتجاز لدى الشرطة بهايتي في أواخر العام الماضي.

فقد أُلقي القبض في بورت أوبرينس في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ على إيفانس بول وجان – أوغسط مايزيو ومارينو إتيان من الائتلاف الوطني – وهو ائتلاف عريض يضم عناصر مختلفة من المعارضة، شُكّل في أواخر عام ١٩٨٩ – ووجهت لهم تهمة التخطيط للإطاحة بالحكومة، ولقتل الرئيس – آنذاك – الجنرال بروسبر أفريل.

وفي مقابلة أجرتها معهم منظمة العفو الدولية في آذار/مارس ١٩٩٠، زعموا أنهم تعرضوا لمعاملة بالغة السوء عند إلقاء القبض عليهم، وخلال الساعات الأولى من الاعتقال في مقر الشرطة. وورد أن التعذيب الذي تعرضوا له شمل الضرب على الرأس والصدر والظهر وباطن القدمين، بالأيدي والقضبان الحديدية وأعقاب البنادق، حتى فقدوا الوعي.

ولم يتلق الثلاثة المذكورون أي علاج طبي في أثناء اعتقالهم في السجن الإصلاحي الوطني ببورت أو برينس، ولا في المستشفى العسكري الذي نقلوا إليه في وقت لاحق. وفي كانون الأول/ديسمبر أعيدوا إلى السجن الإصلاحي الوطني.

أما الضحية الرابعة فهي عريف سابق في الجيش يدعى باتريك فرانز بوشارد؛ وقد اتُّهم أيضا من قبل السلطات بالاشتراك في المؤامرة المزعومة. وأُلقي القبض عليه في منتصف كانون الأول/ديسمبر في بيتي غواف؛ وورد أنه تعرض للتعذيب على أيدي قوات الأمن.

وقد أُطلق سراح الأربعة بعد صدور عفو عام في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠، وكانوا في حاجة إلى العلاج الطبي في الخارج. فمدّت منظمة العفو الدولية لهم يد العون في تدبير نفقات سفرهم إلى الولايات المتحدة، حيث قامت منظمة الأطباء المدافعين عن حقوق الإنسان بإعداد الترتيبات اللازمة لعلاجهم في مستشفى كمبريدج العام، بمدينة ماساتشوسيتس في آذار/مارس ١٩٩٠. □

الكاميرون

وفيات في أثناء الحبس واعتقالات جديدة

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء إلقاء القبض مؤخرا على سجناء رأي، من بينهم الرئيس السابق لنقابة المحامين، ووفاة سجينين سياسيين في السجن بعد أن أمضيا فترة طويلة رهن الاعتقال.

وتوفي السجينان في كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٩، ويبدو أن وفاتهما أعقبت تعرضهما للتعذيب أو المعاملة السيئة، وحرمانهما بعد ذلك من تلقي العلاج الطبي؛ وورد أنه لم تتم إعادة الجثتين إلى أسر السجينين. فقد كان النقيب مادام دوغو أبو بكر والضابط المساعد السابق باجوريه محتجزين في السجن المركزي المعروف باسم نكوندينغوي بالعاصمة ياوندي؛ ومن المعتقد أنهما سُجنا فيما يتعلق بمحاولة انقلابية وقعت عام ١٩٨٤. وقد ظل مادام دوغو قيد الحبس الانعزالي منذ الحكم عليه بالسجن مدى الحياة عام ١٩٨٤؛ وكان من بين نحو ٢٧٥ سجيناً أُدينوا بعد خضوعهم لمحاكمات سرية أمام محاكم عسكرية خاصة في العام المذكور. وتم إعدام نحو ٥٠ سجيناً، وتُعتقد أن ما لا يقل عن ٧٨ سجيناً لا يزالون يقضون أحكاما بالسجن، وأن ما لا يقل عن ٢٦ سجينا قيد الاعتقال الإداري، إما بعد إكمالهم الأحكام الصادرة بحقهم أو بعد إعلان براءتهم عام ١٩٨٤، أو دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم أصلاً. هذا وقد تبنّت منظمة العفو الدولية قضايا بعضهم باعتبارهم سجناء رأي.

ويعاني السجناء السياسيون والمتهمون بجرائم جنائية، على حد سواء، من قساوة الظروف في سجن نكوندينغوي، ويُعتقد أن العديد منهم لقي حتفه هناك في السنوات الأخيرة، بسبب سوء التغذية، والأمراض، والإهمال الطبي. وورد أنه في أواخر عام ١٩٨٩ حُبس نحو ١٦٠ سجيناً سياسيا في زنزاناتهم طيلة شهرين، ولم يكن يُقدّم لهم من الطعام سوى عصيدة الذرة والماء المالح.

وورد أن نحو ٣٠ سجيناً تعرضوا للتعذيب والضرب المبرح، وتركوا دون تقديم أي علاج طبي لهم، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩، بعد العثور في حوزتهم على مذياع، وكتب دينية، ومسبحات صلاة، ومواد أخرى محرمة على السجناء السياسيين.

ومن ناحية أخرى، أُدين يوندو بلاك، وهو رئيس سابق لنقابة المحامين في الكاميرون، بتهمة التخريب في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠، وحُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بعد محاولته تشكيل حزب سياسي جديد. وحُكم أيضا بالسجن على أربعة أشخاص آخرين؛ فحكم على أحدهم – غيابيا – بالسجن خمس سنوات، وحُكم على آخر بالسجن أربع سنوات، أما الاثنان الآخران فعُلقت الأحكام الصادرة بحقهما كما أبرئت ساحة ستة متهمين.

لقد مَثُل المتهمون أمام محكمة عسكرية لم يسمح لرجال الصحافة دخولها؛ ولم يُتح لهم سوى أيام معدودة لإعداد دفاعهم؛ كما لم يمنحوا حق الاستئناف أمام محكمة عليا. وزُعم أن اثنين من المتهمين تعرضا للتعذيب أو المعاملة السيئة وهما في الحبس الانعزالي، بعد القبض عليهما في شباط/فبراير. □

جنوب إفريقيا

تصاعد موجة الاعتقالات

قامت قوات الأمن التابعة لجنوب إفريقيا والخاصة «بالأوطان» بإلقاء القبض على مئات من الشبان، والعناصر السياسية النشطة، والعاملين في الكنائس، والمعلمين، والنقابيين، وغيرهم في آذار/مارس ١٩٩٠، في الوقت الذي اكتسحت البلاد فيه موجة من الاحتجاجات المناوئة لسياسة الفصل العنصري.

واحتجزت الشرطة ما لا يقل عن ١٩٦ شخصاً ممن قُبض عليهم دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم، مستخدمة في ذلك صلاحياتها الواسعة بموجب حالة الطوارئ السائدة في جميع أنحاء البلاد. ومعظم المعتقلين من مناطق السكان السود في مقاطعتي ترانسفال وولاية أورانج الحرة، و «وطني» غازانكولو وليبوا. وورد أن أكثر من ٣٠٠ شخص اعتُقلوا أيضاً في «وطن» بوفوثاتسوانا – المستقل اسمياً – بموجب صلاحيات طوارئ صدرت مؤخراً.

لقد استهدفت حملة الاعتقالات في أغلب الأحيان الأعضاء البارزين في المؤسسات المدنية، ومؤتمرات الشباب المنتسبة إلى الجبهة الديمقراطية الموحدة، المتحالفة مع المؤتمر الوطني الإفريقي الذي رُفع الحظر عنه مؤخراً. ومن بين المعتقلين المنظمون المحليون من ذوي الخبرة، والعناصر السياسية النشطة التي احتُجزت فترات طويلة دون تهمة أو محاكمة في غضون السنوات الأربع الأخيرة، مثل دينيس بلويم من كرونستاد في ولاية أورانج الحرة. واحتُجز بموجب حالة الطوارئ أيضا العاملون في ميدان حقوق الإنسان مثل القس بيت مواتشي، الذي اعتقلته شرطة الأمن في بوفوثاتسوانا في ٢٠ آذار/مارس الماضي، وماغوبدزا فانويل مفابولي الذي احتجزته شرطة أمن جنوب إفريقيا في ٢٢ آذار/مارس في مدينة لويس تريشارت بمقاطعة ترانسفال الشمالية.

هذا، وقد تلقت منظمة العفو الدولية بلاغات مفادها أن بعض المعتقلين – من بينهم مناصرو الجبهة الديمقراطية الموحدة من مقاطعة ناتال – تعرضوا للاعتداء عليهم في أثناء احتجازهم لدى الشرطة بموجب صلاحيات حالة الطوارئ. وزُعم أن لوكاس تلو تلوميسانغ، وهو زعيم مدني من مقاطعة ترانسفال الغربية اعتُقل في ٢٦ آذار/مارس، قد توفي تحت تأثير التعذيب في أثناء احتجازه بمركز شرطة شفايزر رينكيه. وورد أن الشبان الذين أُلقي القبض عليهم بموجب أحكام القانون الجنائي الاعتيادي تعرضوا للاعتداء الشديد على يد الشرطة، وحُرموا العلاج الطبي السليم. ففي إحدى الحالات، ذكر ٣٤ شاباً أُلقي القبض عليهم يوم ١٢ آذار/مارس الماضي في فوشفيل، جنوب غربي جوهانسبرغ، أنهم أُرغموا على أداء التمارين الرياضية بصورة مستمرة طوال الليل. كما قال هؤلاء الشبان – عدا ثلاثة منهم – إنهم قد تعرضوا للاعتداء أو التعذيب على أيدي ضباط الشرطة الذين قاموا بالتحقيق معهم.

وفي آذار/مارس الماضي، أطلقت الشرطة النار على مراهقَيْن، مما أسفر عن مقتلهما؛ وهما توماس تشابالالا وبيولي ماك موثوبي اللذان كانا قد زعما، في إفادات أدليا بها في وقت سابق، أنهما تعرضا للاعتداء والتعذيب بالصدمات الكهربائية خلال الاستجواب يوم ١٦ كانون الثاني/يناير، في مركز شرطة ويلفيرديند بمقاطعة ترانسفال. كما قالا أيضا إنهما سمعا مبوياسيلو فري – وهو شاب آخر معتقل توفي في اليوم نفسه – وهو يصرخ في أثناء استجوابه. □

منظمة العفو الدولية ترسل وفدا إلى الأردن

قام وفد من منظمة العفو الدولية بمناقشة دواعي قلق المنظمة في الأردن، ومقترحات الحكومة الإصلاحية، خلال اجتماعات عقدت مع السلطات في آذار/مارس الماضي في عمان.

فقد أجرى الوفد المؤلف من ثلاثة أعضاء، ضمنهم الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، محادثات مستفيضة مع رئيس الوزراء مضر بدران، وعدة وزراء ومسؤولين حكوميين آخرين؛ كما قابل أعضاء الوفد ولي العهد الأمير الحسن بن طلال.

وزار أعضاء الوفد دار التحقيق التابعة لدائرة المخابرات العامة ومركز سواقة للإصلاح والتأهيل المهني، وهو أكبر سجن في الاردن. كما قابل الوفد أيضاً رؤساء وأعضاء المجلسين التشريعيين، ونقيب المحامين، وأعضاء مجموعات حقوق الإنسان المحلية.

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بمبادرات الحكومة الأردنية الأخيرة في مجال حقوق الإنسان، مثل إطلاق سراح نحو ٧٥ سجيناً سياسياً، وإعادة النظر في تشريعات الطوارئ. ودعت المنظمة إلى إجراء مراجعة قضائية تامة لقضايا السجناء السياسيين المدانين من قبل المحكمة العرفية العسكرية، وإلى تبني ضمانات معترف بها دولياً، تتعلق بالاعتقال الإداري دون توجيه تهمة أو إجراء محاكمة، والمحاكمات العادلة، والتعذيب وسوء المعاملة. كما دعت المنظمة أيضاً إلى تخفيف جميع أحكام الإعدام، وحثت الأردن على التصديق على المعايير الدولية لحقوق الإنسان. □

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom

مصير مجهول لمئات السجناء

نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا في آذار/مارس الماضي حثت فيه الرئيس التشـــادي حسين حبري على كشف الغموض عن مصير مئات السجناء السياسيين الذين أُلقي القبض عليهم في السنوات الأخيرة. ومن بين المحتجزين عدد من الأطفال أُلقي القبض على اثنين منهم بسبب قرابتهما من بعض معارضي الحكومة.

ويتضمن التقرير المذكور – وعنوانه: تشاد: السجناء السياسيون المعتقلون سراً – مطالبة الحكومة ببيان مصيرهم، – تفاصيل ما تعرض له السجناء السياسيون من تعذيب وإعدام خارج نطاق القضاء. ففي عام ١٩٨٦ قُتل عدد من السجناء عن طريق السم؛ وقد حصلت منظمة العفو الدولية في وقت لاحق على عينة من السم المستخدم وقامت بتحليلها. غير أن مصير السجناء يظل مجهولاً في معظم الحالات؛ وقد رفضت الحكومة الإجابة عن الاستفسارات المقدمة بشأنهم.

وورد أن السجناء السياسيين يحتجزون سراً في معتقلات بالعاصمة إنجامينا. وعلى الرغم من تبني دستور جديد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، يضمن الحق في محاكمة عادلة وغير ذلك من الحقوق الأساسية، فلم يقدم للمحاكمة أي من المئات الذين قُبض عليهم منذ تولي الرئيس حسني حبري زمام السلطة في البلاد عام ١٩٨٢.

ويبدو في العديد من الحالات أن السجناء لم يُعتقلوا لشيءٍ سوى أصلهم العرقي أو صلات القُربى التي تربطهم بمعارضي الحكومة. ومن بين المجموعات العرقية التي وقعت ضحية هذه الاعتقالات قبيلة الحجراي عام ١٩٨٧، وقبيلة زغاوة عام ١٩٨٩. وتنادي منظمة العفو الدولية بإطلاق سراح سجناء الرأي السياسيين الآخرين.

• يمكن الحصول على التقرير من جميع فروع منظمة العفو الدولية أو من الأمانة الدولية.

عقوبة الإعدام في أوروبا الشرقية

حُكم بالإعدام على أندريه زايفالوف البالغ من العمر ٢٣ عاماً، بتهمة ارتكاب جريمة القتل العمد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩؛ ولم يُمنح حق الاستئناف – على الرغم من أن المدعي العام كان قد أوصى بعقوبة السجن – الأمر الذي يتناقض والمعايير الدولية التي تنص على حق الاستئناف. وقد صدر بما لا يقل عن ١٦ تقريراً إعلاميا، كان لها أثر سيئ على القضية، وهي لا تزال قيد النظر.

كان لبلغاريا – التي يقل تعداد سكانها عن تسعة ملايين – نسبة من أعلى نسب الإعدامات في أوروبا خلال الثمانينيات. فحسب الاحصاءات التي جمعتها لجنة حقوق الإنسان البلغارية، صدرت في الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٨ أحكام بالإعدام على ما لا يقل عن ٢٢ شخصاً في العام الواحد في المتوسط، ونُفّذ من هذه الأحكام ما يتراوح بين ثمانية و ١٠ أحكام.

ومن المعروف أن ما لا يقل عن أربعة أشخاص قد أعدموا في بلغاريا عام ١٩٨٩؛ وربما كان العدد الإجمالي الحقيقي أعلى من ذلك كثيرا.

غير أن ثمة حركة نامية تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ ففي حزيران/يونيو ١٩٨٩ حثت لجنة حقوق الإنسان البلغارية – التي كان كثيرا من أعضائها فيما مضى من كبار المسؤولين – الحكومة على «الحد بصورة كبيرة» من استخدام عقوبة الإعدام، ودعت في آذار/مارس ١٩٩٠ إلى إصدار «أمر فوري بإيقاف» تنفيذ أحكام الإعدام. وناشد ١٣ من كبار شخصيات المعارضة المجلس الوطني إلغاء هذه العقوبة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وفي شباط/فبراير طلبت صحيفة المعارضة اليومية ديمقراتسيا، إلى قرائها إبداء التأييد لإلغاء العقوبة؛ وفي غضون ثلاثة أيام كان ألف شخص تقريبا قد أرسلوا بطاقات تؤيد الإلغاء. ولم تستجب الحكومة لذلك حتى الآن، وإن كان وزير الداخلية نفسه قد أعلن تأييده للإلغاء.

إلا أنه لا يُعرف النطاق الكامل للإعدامات في أكبر بلد في أوروبا؛ فما برح الاتحاد السوفياتي يكتم إحصاءات عقوبة الإعدام. ولكن بعض التقارير الصحفية المنفردة ذكرت أن عقوبة الإعدام فُرضت على ما لا يقل عن ١٠٧ أشخاص، وأُعدم ٢١ شخصا، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧؛ ومن المرجح أن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك كثيراً.

وأعلنت الحكومة في مطلع عام ١٩٨٧ عزمها على إعادة النظر في عقوبة الإعدام، ومن المقرر أن تُعرض على البرلمان السوفياتي في العام الحالي تشريعات تحدّ من نطاق هذه العقوبة. غير أن أحكام الإعدام لم يوقف تنفيذها خلال فترة إعادة النظر المذكورة، رغم مناشدات العاملين في ميدان حقوق الإنسان.

وقامت حكومات أخرى في أوروبا الشرقية باتخاذ خطوات فعلية نحو إنهاء الإعدامات؛ فقد ألغت الجمهورية الديمقراطية الألمانية عقوبة الإعدام عام ١٩٨٧، وأعقبتها رومانيا عام ١٩٨٩. ولم ترد بلاغات عن وقوع إعدامات في بولندا منذ نيسان/أبريل ١٩٨٨؛ وتجري حالياً مناقشة مقترحات لإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام مؤقتا. ولم يبلغ عن وقوع إعدامات في تشيكوسلوفاكيا ولا المجر عام ١٩٨٩. وفي آذار/مارس ١٩٩٠، أوصت الحكومة التشيكوسلوفاكية بإلغاء العقوبة «بأغلبية بارزة»؛ ومن المتوقع أن تلغى العقوبة في المجر قريبا. كما أعلنت يوغوسلافيا أيضاً عن عزمها على إلغاء عقوبة الإعدام قبل نهاية عام ١٩٩١. وفي آذار/مارس ١٩٩٠، وقّعت رومانيا، وصدّقت الجمهورية الديمقراطية الألمانية على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو معاهدة عالمية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. □

الأمم المتحدة

لجنة حقوق الإنسان تواصل عملها بلا تقدم

واصلت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي اجتمعت في جنيف من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٩ آذار/مارس، عملها كمنتدىً تطرح فيه دواعي القلق الخاصة بحقوق الإنسان، دون أن يؤدي ذلك إلى إحراز أي تقدم يذكر.

فقد جدّدت اللجنة لمدة سنتين إضافيتين ولاية ما يُعرف بـ «الأجهزة الموضوعية»، التي كان إنشاؤها في مطلع الثمانينيات مؤشراً على التزام هام من قبل المنظمة العالمية بحماية الأشخاص من أخطر الانتهاكات لحقوقهم الإنسانية؛ وهذه الأجهزة هي: الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقررون الخاصون المعنيون بحالات الإعدام دون محاكمة أو الإعدام التعسفي، والتعذيب.

بيد أن اللجنة لا تزال غير راغبة في تناول حالات جديدة لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، على الرغم مما تلقته من المعلومات الغزيرة عن هذه الانتهاكات من العديد من المشاركين، ولا سيما المنظمات غير الحكومية ومن بينها منظمة العفو الدولية، ففي الوقت الذي اعتمدت فيه اللجنة قراراً يعبر عن قلقها – بنوع خاص – إزاء اعتقال أشخاص في كوبا ممن أدلوا بشهادات لفريق زائر تابع للجنة عام ١٩٨٨، فإنها صوتت ضد اتخاذ أي إجراء بخصوص مشروعات قرارات تتعلق بالصين والعراق، وتدعو إلى قيام اللجنة بالنظر في الأوضاع في هذين البلدين في العام القادم.

ومن ناحية أخرى، فعلاوة على استمرارها في الموافقة على الخدمات الاستشارية المقدمة لهايتي وغواتيمالا تحت إشراف خبراء متخصصين، فإنها عهدت إلى الخبراء – صراحةً – بمهمة تقصي الحقائق، وهي مهمة يضطلع بها في العادة المقررون الخاصون.

وفي بيانين شفهيين قدمتهما منظمة العفو الدولية، لفتت المنظمة الانتباه إلى حالات الإعدام خارج نطاق القضاء في تشاد، والصين، وكولومبيا، والعراق، وبيرو، وسري لنكا، وإلى التعذيب في البرازيل، وموريتانيا، وميانمار، وبابوا غينيا الجديدة، وسوريا، وتركيا. كما إنها قامت أيضاً بتوزيع بيانات كتابية عن دواعي قلقها في غواتيمالا، وإيران، والأراضي التي تحتلها إسرائيل، وميانمار. □

زيارة لإجراء أبحاث في منطقة الكاريبي

قام اثنان من موظفي الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية بزيارة جزر البهاما، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو لإجراء أبحاث في الفترة الواقعة ما بين ٢٠ شباط/فبراير و ١٦ آذار/مارس.

وتحدث الموظفان المذكوران إلى السلطات الحكومية، ورجال السياسة، وزعماء المعارضة، وجمعا معلومات عن عقوبة الإعدام؛ كما تحدثا إلى مجموعة كبيرة من الأشخاص، من بينهم كبار رجال الكنيسة، وزعماء النقابات العمالية، والمحامون، والعاملون في مجال حقوق الإنسان.

وقام المبعوثان في ترينيداد وتوباغو بتقديم بيان إلى لجنة التحقيق في عقوبة الإعدام التي شُكّلت عام ١٩٨٩؛ وفيه دعت منظمة العفو الدولية إلى إلغاء عقوبة الإعدام إلغاءً تاماً، وتخفيف الأحكام الصادرة على ٩٦ سجيناً محتجزين حالياً ريثما يُنفّذ فيهم حكم الإعدام. □

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر كل شهر في أربع لغات لتحمل إليكم بواعث قلق المنظمة وحملاتها في جميع أنحاء العالم، إلى جانب التقارير الوافية.

ويمكن الحصول عليها من منظمة العفو الدولية (على العنوان المذكور أدناه) أو من مقر الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية

1 Easton Street
London WC1X 8DJ